



الربط بين البحوث والعمل

تعزيز المساعدات الغذائية وبحث السياسات الغذائية

إعادة تحديد دور المعونة الغذائية

ولتقييم العلاقة كذلك بين المعونة الغذائية ومستويات الدخل في البلد والصددمات واتجاهات شحنات المعونة الغذائية قمنا في هذا البحث بإجراء تحليل انحداري متعدد المتغيرات لهذه البيانات. وأظهر التحليل أن حدوث زيادة في دخل الفرد بنسبة 10 في المائة تقترن بانخفاض في المعونة الغذائية بنسبة 8.7 في المائة. وتزايدت شحنات المعونة الغذائية بنسبة 1.8 في المائة مع حدوث زيادة نسبتها 10 في المائة في عدد الأشخاص المتضررين من النزاع.

على أن ثمة فروقا مهمة بين العوامل المحددة لتدفقات المعونة الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء وإلى غيرها من المناطق. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، تنتسب النزاعات والكوارث في تدفق المعونة الغذائية إليها بشكل أكبر عما في سواها من المناطق. ومع حدوث زيادة بنسبة 10 في المائة في عدد الأشخاص المتضررين من النزاع تزداد شحنات المعونة الغذائية بنسبة 2.4 في أفريقيا و1.5 في المناطق الأخرى. ومع حدوث زيادة في عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية تزداد شحنات المعونة الغذائية بنسبة 2.2 في أفريقيا بينما لا تزيد على 0.5 بالمائة في المناطق الأخرى. ولا تتأثر تدفقات المعونة الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء بما يطرأ من تغيرات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وفي المقابل، فإن حدوث زيادة بنسبة 10 في المائة في دخل البلد يقلل من تدفقات المعونة الغذائية بنسبة 15 في المائة في بلدان الدخل المنخفض التي تقع خارج أفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، ففي بلدان الدخل المتوسط لا تنخفض المعونة الغذائية مع ارتفاع مستويات دخل البلد في بلدان الدخل المتوسط خارج أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يطرح أدلة أخرى على الخلل في توجيه المعونة الغذائية على المستوى الوطني.

الفقر والتعرض للخطر

هل يؤثر هذا الانخفاض في تدفقات المعونة الغذائية سلبا على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والجوع؟ تؤكد هذه الدراسة أن البحوث

الدروس المستفادة من بحوث المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية

تأتي هذه التخفيضات في وقت يقل فيه مجموع مستويات معونات الأغذية، من حيث نصيب الفرد، بمقدار الثلثين عما كان عليه منذ ثلاثين عاما. فهل تصل هذه الإمدادات المنخفضة من كل تدفقات المعونة الغذائية إلى من هم في أمس الحاجة إليها؟ للإجابة عن هذا السؤال تتناول هذه الدراسة بالبحث جميع البلدان التي حصلت على معونة غذائية (من برنامج الأغذية العالمي ومن كل المصادر الأخرى) مرة واحدة على الأقل أثناء الفترة من 1990 حتى 2000 وتصنفها إلى مجموعتين، هما بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المنخفض-المتوسط والمرتفع-المتوسط وتحسب نصيب الفرد من المعونة الغذائية.

وفي عام 2000، ازداد نصيب الفرد من المعونات الغذائية المقدمة إلى أشد البلدان فقرا من 53 في المائة إلى 66 في المائة (باستثناء الصين والهند). وإضافة إلى ذلك فإن هذه النسبة تمثل نصيبا متزايدا من مجموع متناقص. ولو كان تحديد الأهداف قد تحسن أثناء تلك الفترة لكان من المتوقع أن يزداد نصيب الفرد من المعونة الغذائية في أشد البلدان فقرا وانخفاضه في البلدان الأقل فقرا. ولكن شيئا من هذا لم يحدث. وتعرض الدراسة كذلك أدلة على حدوث زيادة طفيفة في مقدار المعونة الغذائية التي يحصل عليها الشخص المتضرر من النزاعات وانخفاضه بالنسبة للشخص المتضرر من الكوارث الطبيعية. ولعل ذلك ناجم عن أسباب كثيرة، أحدها أن الأشخاص يعيشون في كثير من الأحيان أثناء النزاع داخل مخيمات ويحصلون فيها على حصص غذائية كاملة، وأما في كثير من الكوارث الطبيعية فيفترض أن بإمكانهم أن يوفروا لأنفسهم على الأقل بعض احتياجاتهم من الغذاء ومن ثم تنخفض مستويات الحصص الغذائية. كما أن مدة التوزيع العام في حالات الكوارث الطبيعية تكون أقصر مما في حالات الحروب.

ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للمعونة الغذائية، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الناجمة عن النزاعات والكوارث الأخرى، في التأمين من الأحداث التي يتدنى فيها أداء آليات التأمين القائمة.

انخفضت تدفقات المعونة الغذائية بما يقرب من ثلثي ما كانت عليه منذ 30 عاما. فما أهمية ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال فإن هذه الدراسة تتناول بالبحث الاتجاهات الحالية في مخصصات المعونة الغذائية والعوامل المؤثرة على تلك المخصصات في البلدان النامية. وتتناول الدراسة بعد ذلك آخر ما وصل إليه التفكير حول أسباب الفقر والجوع. وتسلط الدراسة الضوء على أهمية التعرض للضعف باعتباره سمة محددة للفقر، والخسائر الفادحة التي تلحق بالرفاه جراء الصدمات غير المؤمن عليها، ومن ثم الدور المهم الذي يمكن لمعونات أغذية الطوارئ والتنمية على السواء أن تؤديه في الحد من التعرض للعوز والجوع.

النقاشات الدائرة حاليا واتجاهات تسليم المعونة الغذائية

تتركز النقاشات الدائرة في الوقت الراهن حول مستقبل المعونة الغذائية على تجديد اتفاقية المعونة الغذائية والجولة الحالية لمفاوضات التجارة الزراعية العالمية. وفي إطار جولة الدوحة، يدور النقاش حول ما إن كان ينبغي التعامل مع المعونة الغذائية المسلمة حاليا بوصفها انتمانات مثل دعم الصادرات. وتم الاتفاق مؤخرا على إخضاع المعونة الغذائية للضوابط التنظيمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية بغرض منع "النزوح التجاري من خلال عمليات المعونة الغذائية". وفي حين لم يتم التفاوض على التفاصيل المحددة فقد يفرض ذلك إلى تخفيضات أخرى في برامج المعونة الغذائية فضلا عن الكميات الإجمالية.

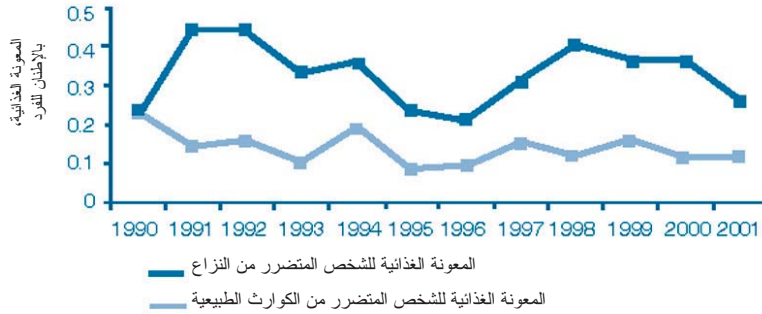
في التأمين من تلك الأحداث التي يتدنى فيها أداء آليات التأمين القائمة (أسواق الغذاء والاستراتيجيات الأسرية للتصدي للصدمة وما إلى ذلك).

وينطوي تحقيق هذا الهدف على الاعتراف بأن توفير الأموال النقدية قد يكون ملائماً أكثر من توفير الغذاء في بعض الحالات، وذلك مثلاً

ولكنه يتأثر كذلك بالصدمة، أي الأحداث التي تقلل من مخزون الأصول أو العائدات على الأصول أو التي تؤثر على العلاقة بين الدخل التي تحققه الأسر ومستوى الاستهلاك فيها. وقد تنشأ الصدمات بسبب الظروف التي توجد فيها الأسر أو قد تقتصر على أسرة واحدة أو بضع أسر، وهو ما يمثل صدمة من نوع خاص. وتستعرض الدراسة الأدلة المتزايدة

التي أجريت مؤخراً حول أسباب الفقر تشير إلى أن الانخفاض في تدفقات المعونة الغذائية قد ينطوي فعلاً على آثار سلبية. وتشدّد الدراسة تحديداً على أهمية التفكير في الفقر ليس باعتباره مفهوماً جامداً- هل يتجاوز استهلاك الشخص عند مرحلة معينة بعض المعايير الدنيا- ولكن بالأحرى أن يفكر بشكل متغير مع الزمن، ترجيح أن يصل الفرد عند مرحلة معينة في المستقبل إلى مستوى من الرفاه يقل عن معيار أو حد ما. ويشار إلى هذا الترجيح باسم التعرض للخطر. وهناك مثال لحفز هذا التحول في التفكير، وهو ملاحظة ما يحدث أثناء موجات الجفاف عندما تختار الأسر الفقيرة عدم التفريط فيما تمتلكه من أصول حتى وإن ترتب عن ذلك فرض قيود شديدة على استهلاكها للغذاء. ورغم أن الأسرة لا تكون "فقيرة" بمعنى أنها تستطيع شراء ما يلزمها من غذاء عن طريق بيع أصولها فإنها لا تلجأ إلى ذلك لأن هذا الإجراء سيكون على حساب خفض استهلاكها في المستقبل.

تدفقات المعونة الغذائية العالمية إلى الشخاص المتضررين بالزاعات والكوارث في بلدان الدخل المنخفض



عندما تتوفر الفوائض المحلية من الأغذية، والأسواق الفعالة، وفي الحالات التي يتشابه فيها تأثير الأموال النقدية والأغذية على استهلاك الغذاء وتغذية الأطفال وتخصيص الموارد فيما بين الأسر. ويشمل مبدأ "الغذاء بوصفه تأميناً" الاعتبارات التالية: مبدأ "عدم الإضرار"، وأهمية تدابير الحد من المخاطر ومن ثم التعرض للضعف، والتخفيف من حدة ما يقع من صدمات على الأجلين القصير والطويل على السواء.

والتخفيف من آثار الصدمات هو السبب الرئيسي لتقديم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ. ويبدو أن حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية لا ينالها إلا القليل جداً من المساعدات على الرغم من أن تلك الصدمات يمكن أن تحمل في طياتها عواقب طويلة الأجل. وإضافة إلى ذلك، مازالت كميات كبيرة من المعونة الغذائية تتدفق إلى البلدان النامية الميسورة نسبياً. ولن تتحرر موارد المعونة الغذائية إلا بتحسين توجيهها من أجل الحد من التعرض للجوع والفقر.

التي تشير إلى أن الصدمات المؤقتة قد توقع الأفراد أو الأسر في شرك الفقر الذي لا سبيل إلى الفكك منه بأي حال من الأحوال أو الذي لا نجاة منه إلا بشق الأنفس. ومثال ذلك أن أطفال دور الحضانة في زيمبابوي الذين تضرروا من موجات الجفاف التي اجتاحت البلاد في 1982/1984 كانوا عند الكبر أقصر قامة وأقل تعليماً من أقرانهم الذين لم يتضرروا من الصدمة.

الأثار بالنسبة إلى إعداد برامج المساعدة الغذائية

المعونة الغذائية والتعرض للضعف: إعادة

تحديد دور المعونة الغذائية

ما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه المعونة الغذائية؟ ترى هذه الدراسة أن الهدف الرئيسي للمعونة الغذائية ينبغي أن يتركز على الحد من التعرض للعوز والجوع الناجمين عن الصدمات المتغيرة، مثل النزاع والكوارث الطبيعية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للمعونة الغذائية، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الناشئة عن النزاعات وغيرها من الكوارث،

وهذا التعرض للخطر يشمل "الظروف و"الأصول" و"الأنشطة". وتصف ظروف البيئة التي تقيم فيها الأسرة، وأما الأصول فهي التي تستخدم لإدراج أو تخزين الدخل. ويتوقف تخصيص الأصول في الأنشطة المدرة للدخل على الظروف التي تجد فيها الأسر نفسها. والدخل الذي تدره هذه المخصصات يحدد الاستهلاك وغير ذلك من أبعاد الرفاه. والأسرة، عند اختيارها للأصول التي تحفظ بها وتجمعها وعند تخصيص هذه الأصول في الأنشطة، تقدر احتمال ما قد يحدث من صدمات. وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أن تدابير إدارة مخاطر الوضع السابق قد تتحقق ولكن بتكلفة كبيرة على حساب الاستهلاك الأسري الضائع. وفي المناطق الريفية من الهند، تشير التقديرات إلى أن الأسر تتفق نحو 25 في المائة من دخلها السنوي من أجل الحد من تعرضها للصدمة. وفي إثيوبيا وتنزانيا لا تستطيع الأسر الفقيرة الدخول في أنشطة تدر عليها عاندا أعلى بسبب عدم وجود الأصول السائلة وآليات التأمين.

ولا يتحدد دخل الأسر- وينسحب ذلك على الاستهلاك والفقر- على أساس المنتج من الأصول والعائد على تلك الأصول فحسب

John Hoddinott, M. Cohen, and M. S. Bos (2003), "Redefining the Role of Food Aid," International Food Policy Research Institute, Washington, D.C. Contact author at j.hoddinott@cgiar.org.

هذا البيان الموجز من المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وبرنامج الأغذية العالمي يستند إلى نتائج بحوث أولية. حقوق الطبع محفوظة 2004 (Copyright©2004) المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وبرنامج الأغذية العالمي. جميع الحقوق محفوظة. يجوز استنساخ أجزاء من هذه الوثيقة دون إذن صريح بذلك، لكن بعد نسبتها إلى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وبرنامج الأغذية العالمي.

عناوين الاتصال:

Food Consumption & Nutrition Division, International Food Policy Research Institute (www.ifpri.org), 2033 K St., NW, Washington, DC 20006-1002 USA, Tel: +1-202-862-5600, Fax: +1-202-467-4439 Email: IFPRI-FCN@cgiar.org

World Food Programme (www.wfp.org), 68/70 via Cesare Giulio Viola, Parco dei Medici, I-00148 Rome, Italy, Tel: +39-06-65132628, Fax: +39-06-65132840 Email: Allan.Jury@wfp.org